10/10/02

إتفاقية

تأسيس مجلس رجال الأعمال

الاردني – اليمني

إتفاقية

تأسيس مجلس رجال الأعمال

الأردني – اليمني

بهدف توطيد العلاقات بين الجمهورية اليمنية والمملكة الأردنية الهاشمية ولتعزيز التعاون الإقتصادي والإستثماري بين البلدين بما في ذلك تشجيع رجال الأعمال وغرف التجارة والصناعة فيهما على إيجاد صيغة للتعاون يراد منها تنشيط العلاقات الإقتصادية والتجارية وإقامة مشاريع إستثمارية مشتركة فقد تم الإتفاق بين كل من :-

* الإتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية .
* إتحاد غرف التجارة الأردنية وغرف الصناعة الأردنية توقع عنها غرفة صناعة عمان.

على تأسيس مجلس لرجال الأعمال اليمني/ الأردني وذلك إستناداً للأحكام التالية :-

أولاً:- الأهداف :

1- إطلاع رجال الأعمال والمستثمرين في كل من البلدين على القدرات الإنتاجية والإقتصادية والفرص التجارية المتوفرة في البلد الآخر .
2- تعزيز وتطوير العلاقات والروابط بين المجموعتين التجاريتين في كلا البلدين وتقديم أفضل المشاريع للتعاون الإقتصادي .
3- التشجيع على إقامة الشركات والمشاريع الإنتاجية المشتركة في مختلف المجالات الإستثمارية وتزويد رجال الأعمال بكل ما يلزم من معلومات وتسهيلات وخدمات .
4- تقديم ما يلزم من دعم وتشجيع للصادرات وتبادل السلع والخدمات من خلال اللقاءات المستمرة وتبادل للمعلومات و إقامة المعارض والمشاركة بالمعارض الدولية التي تقام في البلدين وتنظيم الندوات والزيارات الإطلاعية .

5- تبادل الخبرات في مجالات تدريب وتأهيل القوى البشرية العاملة في المجال الصناعي والتجاري ونقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية التي تساعد في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبشكل يعكس الإحتياجات و المتطلبات لكلا البلدين .

6- إعداد البحوث والدراسات المتعلقة بتطوير التعاون بين رجال الأعمال لدى البلدين في المجالات الإنتاجية والتجارية .

7- زيادة الأنشطة والفرص التي يمكن أن تؤدي دوراً في تعزيز التعاون الإقتصادي بين البلدين .

8- العمل على تسوية الخلافات التي قد تنشأ بين رجال الأعمال لكلا الطرفين والعمل على وضع وتطوير آلية لحل هذه الخلافات من خلال المجلس .

ثانياً : - العضوية :

يتألف مجلس رجال الأعمال من (24) عضواً يمنياً و أردنياً ويقوم كل طرف بتعيين (12) عضواً من رجال الأعمال الممثلين لمختلف القطاعات والأنشطة الإقتصادية على أن يعين كل طرف أعضاءه بالطريقة التي يراها مناسبة ويضم مجلس الإدارة رئيساً ونائباً للرئيس وأربعة اعضاء يتولى أحدهم أمانة السر.

ثالثاً : - طريقة العمل :

1-يعتبر المجلس كياناً تنظيمياً واحداً رغم أنه يتألف من جانبين لهما حقوق والتزامات متساوية .

2-يقوم كل جانب بإنتقاء لجنة تنفيذية لإدارة أعماله تتألف من رئيس وستة أعضاء ويكون الإتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية وإتحاد غرف التجارة والصناعة الأردنية وغرف الصناعة الأردنية هي الجهات المسؤولة عن اللجنة التنفيذية في كل طرف .

3-يقوم المجلس ممثلاً بلجنته التنفيذية و أعضائه المشاركين بعقد إجتماعين في كل سنة يكون الأول في المملكة الأردنية الهاشمية والثاني في الجمهورية اليمنية على أن يرأس الإجتماع رئيس الجانب المضيف .

4-يعتبر الجانب المضيف لكل إجتماع مسؤولاً عن الإعداد اللازم للإجتماع بما في ذلك إعداد جدول الأعمال والمواضيع التي ستدرس في الإجتماع بالتنسيق مع الطرف الأخر .

5-يكون إتحاد غرف التجارة والصناعة الأردنية و غرف الصناعة الأردنية والإتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية هي الجهات المسئولة عن أمور العضوية والشؤون المالية وخطط العمل لدى كل جانب .

6-تجري مكاتب السكرتارية في كلا الجانبين إتصالات منتظمة بهدف تنسيق أعمال المجلس .

7-يتقدم الجانبان بتوصياتهما في كل إجتماع إلى اللجنة العليا المشتركة وذلك بموافقة الطرفين .

8-لا يمكن إدخال أي تعديل في هذه الإتفاقية دون موافقة الطرفين .

9-تقوم اللجنة التنفيذية بصياغة النظام الدائم للمجلس لدى عقد أول إجتماع لها .

تم توقيع هذه الإتفاقية بين الجانبين في الجمهورية اليمنية – أمانة العاصمة صنعاء للعمل بتنفيذها إعتباراً من 4/شعبان/1423هـ الموافق 10/(تشرين أول) أكتوبر/2002م وذلك على ثلاث نسخ أصلية يقوم كل جانب بالإحتفاظ بنسخة منها .

والله الموفق؛؛.

الجانب الأردني		الجانب اليمني
معالي د/ حاتم الحلواني	حيدر مراد	عبد الجليل ردمان
رئيس لجنة إدارة غرفة صناعة عمان	رئيس إتحاد غرف التجارة الأردنية	رئيس لجنة تسيير أعمال الإتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية